**المحاضرة الثانية**

**التطور التاريخي للتنمية المستدامة**

لقد نشر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج المسابقة للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشي، ما أطلق عليه ب نادي روما" سنة 1968، حيث ضع عدد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم . دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة .

وفي عام 1972 يعد نادي روما تقريره الشهير تحت عنوان کفی من النمو أو حدود النموhalte croissance الذي يتكلم عن النمو الديموغرافي وعلاقته بالموارد الطبيعية واستغلالها، وقام بإسقاطات حتى سنة 2010 حيث قال أن استمرار التنمية الاقتصادية ستؤدي خلال القرن الواحد والعشرين إلى سقوط عنيف لسكان العالم وذلك يصيب التلوث وافتقار الأراضي الزراعية وندرة الموارد الطاقوية.

وفي نفس العام عقد في الفترة الممتدة من 05- 16 جوان 1972 مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية بمدينة ستوكهولم تحت شعار القط أرض واحدة "only one earth"، مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم على حفظ البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها، ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغیاب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط التنمية، وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعوا كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها، وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك.

وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البينة وفي علاقة تم تبنيها لاحقا في إستراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة عندما أكدت على أنه لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية.

لقد كان مؤتمر ستوكهولم بداية عهد دولي جديد مع التنمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى لأنه نقل العالم إلى نظرة أشمل وأوسع في مساعيه لتحقيقها، فأعطى له مصطلح التنمية الإيكولوجية التي تحمل بين طياتها العديد من الجوانب التي تفيد الإنسان والعالم وتوجهه إلى مفهوم التنمية المستدامة.

وفي عام 1974 تم وضع إعلان كوكوبوك الذي يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية وهي يجب أن لا تكون التنمية سوى تطوير الأشياء ولكن الهدف الحقيقي هو تطوير الإنسان لأن المجتمعات لها احتياجات أساسية تكمن في: الغذاء، السكن، الملبس، الصحة، التعليم، وفي سنة 1976 عقد أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع وتبيين العلاقة بين السكان والمناطق السكانية والبيئة، ثم في سنة 1977 بدا المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة بباريس ينشر مجلات التنمية الإيكولوجية تحت عنوان إستراتيجية التنمية البيئية تتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة وفي سنة 1979 تم توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي والعابر للحدود، والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير.

وخلال سنة 1980 أصدر **الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة** **IUCN** تقريرا بعنوان **"الإستراتيجية العالمية المحافظة على الطبيعة"**، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة، وقد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة، وكان تعريف الاستدامة في هذا التقرير هو استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تضمن المحافظة على خصائصها الرئيسية على المدى البعيد".

كما تم خلال هذه السنة إنشاء **المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF** وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي، ويعتبر إنشاؤها محطة مهمة في تطور مفهوم التنمية المستدامة لأنها أول مفهوم التنمية المحتملة Développement Durable أي النمو الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث لها إنهاك ما.

وفي سنة 1981 وقع اجتماع المنظمة العالمية للصحة التي اعتمدت إستراتيجية عالمية للصحة تحت عنوان **"الصحة للجميع"** تقضي إلى الوصول سنة 2000 بضمان مستوى صحي لجميع سكان العالم يسمح لهم بالقيام بأعمال إنتاجية لبرنامج اقتصادي واجتماعي.

وفي مسنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكث الخطر المحيط بالعالم وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا، كما أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 90 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة.

وخلال 10-18 ماي 1982 تخليدا للذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم، قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد دورة ذات طبيعة خاصة لتقييم الحالة البيئية على نطاق العالم وقد تم الاتفاق على تعقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا، حيث تم استعراض الشؤون المتعلقة بالبيئة والتنمية والزيادة المطردة في عدد سكان العالم، وخاصة في دول العالم الثالث، وأثنى المؤتمر على الجهود المبذولة من أجل مكافحة النزاعات الدولية ومكافحة التلوث والفقر فكلاهما يؤدي إلى تفاقم التهديدات البيئية، وفي ختام الدورة اتفق المجتمعون على وضع آلية للتنفيذ وأطلقوا على هذا المؤتمر وصف إعلان نيروبي والذي يتكون من عشرة بنود حدد فيها أهم المشاكل البيئية وكيفية معالجتها وفقا لإعلان مخطط عمل ستوكهولم.

وفي عام 1983 تم تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت في بيان لها يؤكد أن الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساسا يسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.

وفي سنة 1984 عقد مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متواز، ويجب الاهتمام بهما بصلة متساوية.

وفي سنة 1985 التسيير المسؤول وهي خطوة استباقية قامت بها الوكالة الكندية لمنتجي المواد الكيماوية، هذه الخطوة تقر بمجموعة قوانین موجهة لمنتجي المواد الكيماوية للحفاظ على البيئة.

وفي سنة 1986 عقد مؤتمر النمسا حول التغير المناخي وتم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي لعلماء البيئة، أصدر تقريرا حول زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى معدية الظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.

وشهدت مدة 1987 العديد من المحطات الرئيسية المصطلح التنمية المستدامة حيث تزامن ذلك مع المسلمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "Ozon Hole" فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استعمال وإطلاق المواد المستنقذة للأوزون مثل غازات الكلوروفلورو کربون والهالون.

 كما عقدت في نفس العام 1987 اتفاقية بال بسويسرا تقر بضرورة مراقبة شديدة لتنقل النفايات الخطيرة ويمنع تصدير النفايات الخطيرة من الدول المتقدمة نحو الدول السائرة في طريق النمو وذلك لمنع تخزينها بصفة نهائية كما أدخلت لجنة الاستشارة للتنمية تدابير وقوانين لحماية البيئة والتنمية في السياسات الأوروبية الموحدة.

وفي أفريل 1987 جاء اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي سميت أيضا لجنة برانتلاند نسبة إلى وزيرة البيئة النرويجية قروهارلم برانتلاند التي كلفت من طرف الأمين العام للأمم المتحدة للإشراف على الأشغال للمؤتمر. كان التقرير تحت عنوان **"مستقبلنا المشترك"** حيث أظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، ويعتبر أول من استعمل مصطلح التنمية المستدامة الذي كان يقصد به تنمية مبنية على التعبير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. وناقش التقرير أعراض وأسباب الأزمة البيئية العالمية التي تسبب بها حالات الفقر والتزايد السكاني في الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وأكدت بأن مواجهة المشاكل البيئية المتزايدة لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد دولي تتشارك فيه كل دول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة. ويؤكد تقرير برونتلاند أيضا على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا.

وفي سنة 1988 تم تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات توكل إليهم مهمة دراسة التغيرات المناخية

بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال.

وصدر عام 1990 تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة بان الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة.

في سنة 1992 بعد تقرير لجنة برنتلاند (مستقبلنا المشترك) بداية التوجه الدولي نحو مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل، حيث اتخذت الجمعية العامة في سنة 1989 قرارها بعقد المؤتمر العالمي للبيئة "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة من 03-04 جوان 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر بحق الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين، فقد حضره ممثلي 178 دولة و 116 من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون مع الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ولمساعدة الحكومات على إعادة صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لإيقاف تدمير الموارد الطبيعية وتخفيف التلوث، وحددت هدفها لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع وأصدرت إعلان وزير البيئة والتنمية، بيان مختصر حول مبادئ التنمية المستدامة يحدد حقوق الدول وواجباتها وأقرت جدول أعمال القرن الواحد والعشرين المتمثل في الأجندة 21 كبرنامج عمل تسمح بتحقيق تنمية مستدامة على المستوى العالمي، ويحدد التقرير ثلاث أهداف رئيسية لهذا المفهوم وهي: الكفاءة الاقتصادية، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية.

 واختتم المؤتمر أعماله بوضع ثلاثة اتفاقيات وقع عليها أكثر من 150 دولة وتتمثل في:

**\* الإتفاقية الأولى:** وتتعلق با**لتنوع الحيوي** وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

**\* الانتقالية الثانية: اتفاقية مناخ** الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة بهدف تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستويات لا تهدد نظام المناخ العالمي، عن طريق الحد من انبعاثات الغازات المسببة ارتفاع درجة حرارة الجو.

**\* الاتفاقية الثالثة**: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء وإعلان مبادئ إرشادية للإدارة والمحافظة والتنمية المستدامة الكل أنواع الغابات.

في عام 1993 كان أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة هذه الجمعية تم وضعها لأجل مراقبة ومتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك لتحسين التعاون وتوحيد القرارات ما بين الحكومات فيما يخص قضايا البيئة.

في سنة 1994 المنظمة العالمية للتجارة تقر بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية، وفي نفس السنة عقدت قمة دولية حول التنمية الاجتماعية في الدانمارك بمدينة كوبنهاجن، وقد ركزت على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع شعار التنمية من خل تأكيدها على أهمية المعاملة والإنصاف للأفراد والجماعات وللمرة الأولى ثم اتفاق الدول على المضي قدما في برنامج لمحاربة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية.

في سنة 1996 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة من 03-14 جوان 1966 بإسطنبول تركيا الذي تمخض عنه إنشاء لجنة المستوطنات البشرية بوصفها لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعمل من أجل تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئات المعيشة والعمل للناس جميعا. كما عقد في نفس العام مؤتمر القمة العالمي للأغذية للفترة من 13-17 نوفمبر1996 في روما بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأكد رؤساء الدول والحكومات المشاركة على حق كل إنسان في الحصول على أغنية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع.

وفي عام 1997 عقدت قمة لدول أمريكا اللاتينية في سانتا کروز ببوليفيا، جمعت كل من دول أمريكا اللاتينية وهي تهدف إلى توحيد جهود هذه الدول للوصول إلى تنمية مستدامة في المنطقة كما عقد مؤتمر الجمعية العامة الأمم المتحدة كنقطة مراقبة التطورات التي وصلت إليها تطبيق توصيات الأجندة التي تم نشرها في قمة ريو دي جانيرو وصادقت على التطبيق المتواصل الأجندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة.

بروتوكول كيونو من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة في زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفينة.

قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية حيث انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك شارك فيها 191 دولة، تم الإشارة فيها إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية.

وفي سنة 2002 عقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة ما بين 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 حيث يعتبر من أضخم المؤتمرات في هذا المجال، بحيث حضر فيه 104 من رؤساء الحكومات والدول كما حضر نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات الدالة على البيئة. واستعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وصدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها اسم **"خطة جوهانسبورغ"** التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وذلك بالعمل على كافة المستويات وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي، کما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005.

في سبتمبر 2017 عقد مؤتمر تحت عنوان **"المستقبل بين أيدينا"** للتصدي لظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة التحضير مؤتمر "بالي" الخاص بالتغيرات المناخية.

في أكتوبر 2007 عقد المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ والسياحة، حيث تطرق إلى التأثيرات السلبية التي سيؤدي إليها تغير المناخ خاصة على قطاع السياحة الذي يعتبر قطاع هش ويتحكم في نجاحه المناخ بدرجة كبيرة (المؤتمر عقد في دافوس بسويسرا).

ديسمبر 2009 أتعقدت قمة "كوبنهاجن" والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي وضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى كبديل أقوى عن "بروتوكول كيوتو" الذي حددت مرحلته الأولى عام 2012.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بالبرازيل: انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 20 -22 جوان 2012 بريو دي جانيرو بالبرازيل حيث حضره الرئيس الفرنسي ورئيسا الوزراء الروسي والصيني وغاب عند كبير من قادة الدول الكبرى الآخرين، بينما حضر ثمانون بين رئيس دولة ورئيس حكومة من الدول النامية، وقد شارك فيه أكثر من 45 ألف شخص، ولكن فشلت المفاوضات في التوصل إلى قواسم مشتركة كافية لخروج المؤتمر بالتزامات حقيقية، وذلك لمعالجة الخلافات بالتسوية في عدة مجالات ولعل مرد ذلك هو غياب العديد من الدول عن هذا المؤتمر.

25 سبتمبر 2015: انعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك، وافقت خلاله 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة على أهداف عالمية جديدة للخمسة عشر عاما القادمة (2016- 2030)، تتضمن وثيقة تحويل عالمنا: "جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة، وتتميز أهداف التنمية المستدامة بتوسع نطاقها فهي تعالج العناصر المترابطة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، في حين ركزت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول على جدول الأعمال الاجتماعي، وقد استهدفت الأهداف الإنمائية للألفية البلدان النامية سيما أولئك الأكثر فقرا في حين سيتم تطبيق أهداف التنمية المستدامة للعالم كله الأغنياء والفقراء.